برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار د.سعد البراك

المؤتمر الخليجي الرابع لتحديات الأمن السيبراني ينطلق اليوم

أعلنت اللجنة التنظيمية والعلمية للمؤتمر الخليجي الرابع لتحديات الأمن السيبراني عن تدشين فعالياته اليوم في الكويت برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار د.سعد البراك، وذلك بمشاركة واسعة من دول مجلس التعاون، حيث تستمر فعاليات المؤتمر على مدار يومي 6 و7 نوفمبر الجاري في مركز مؤتمرات الراية في فندق كورت ماريوت الكويت.

وأوضحت اللجنة في بيان صحافي أن المؤتمر سيشهد مشاركة المركز الوطني للأمن السيبراني والذي أنشئ مؤخرا بهدف تأمين وحماية الشبكات المعلوماتية، وشبكة الاتصالات، ونظم المعلومات، وعمليات جمع وتبادل المعلومات باستخدام أي وسيلة الكترونية للكويت، والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

وسيضم المؤتمر أبرز رؤساء ومسؤولي الأمن السيبراني وغيرهم من الخبراء المتخصصين الرئيسيين من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، بهدف تبادل معلوماتهم وآرائهم حول أحدث الابتكارات والمستجدات في مجالي الأمن السيبراني وحماية البيانات، وذلك بإدارة وتنظيم من كونسولينزا العالمية، وبرعاية من هواوي و Ooredoo وشركة الأنظمة الآلية والشركة الكويتية التطبيقية لشبكات المعلومات وبمشاركة من شركات عالمية مثل انبوش ونافيلا الأميركية.

وفي هذا السياق، قال رئيس اللجنة العلمية والتنظيمية للمؤتمر د.عبدالرحمن المطيري إن رعاية وزارة النفط لهذا الحدث الخليجي جاء إيمانا منها بأهمية هذه الموضوعات، حيث أصبحت التكنولوجيا وحدها ليست كافية لمكافحة هذه التهديدات المتزايدة، كما تتطلب التكنولوجيا عقد شراكات بين الحكومات والشركات على صعيد مختلف القطاعات.

وأضاف بالقول: «سيشهد هذا المؤتمر تكاتف الجهات الكويتية والخليجية وبمشاركة من وزارتي

د.سعد البراك

الدفاع والداخلية، وكذلك حرص دول المجلس على المشاركة بالعديد من الجهات مثل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي والهيئة الوطنية للأمن السيبراني من المملكة العربية السعودية ووزارة المالية والمؤسسة القطرية للكهرباء والماء والوكالة الوطنية للأمن السيبراني والأمانة العامة لمجلس الوزراء في دولة قطر ووزارة الداخلية من مملكة البحرين وزارة التجارة والصناعة والاستثمار وديوان البلاط السلطاني من سلطنة عمان، وشرطة الشارقة من دولة الإمارات العربية المتحدة، كذلك تشارك لجنة الأمن السيبراني في مؤسسة البترول الكويتية بجلسة في جلسات المؤتمر».

من جانبه، قال نائب رئيس اللجنة العلمية والتنظيمية للمؤتمر والخبير في شؤون الأمم المتحدة د.رضوان العناني إن المؤتمر سيتضمن مناقشات ثرية وجلسات رئيسية حول موضوعات متنوعة مثل الجرائم السيبرانية، إلى جانب مستقبل الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني، ويتيح المؤتمر أيضا للمشاركين فرصا هائلة للتواصل والتعاون فيما بينهم، كما أن مؤتمر الأمن السيبراني ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي للكويت ولدول مجلس التعاون، والتي تهدف إلى مضاعفة نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

كما يتناول المؤتمر تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأفضل الحلول والبرامج والتكنولوجيا الجديدة، وتحويل الجهات الحكومية لجهات ذكية رقمية والحفاظ عليها من مخاطر الأمن السيبراني، ويلقي المؤتمر الضوء على الجهود التي تبذل في القطاع النفطي وقطاع البنوك والتأمين وغيرها من القطاعات المهمة للحفاظ على معلومات العملاء، وعدم اختراق حسابتهم سواء الشخصية أو المؤسسية والحفاظ على خصوصية كبار المسئولين والتي تواجه التحديات والعمل على إيجاد حلول وتوصيات تطرح لرفعها الى الجهات المعنية في الكويت ودول مجلس التعاون، مراعية في ذلك الأهمية المتزايدة للأمن السيبراني دوليا، انطلاقا مما تضمنته رؤية قادة دول مجلس التعاون بأهمية تعزيز العمل المشترك والتعاون وبناء التحالفات في مجال الأمن السيبراني بما ينسجم مع تطلعات دول «البيان الختامي لإعلان الرياض» الصادر عن أعمال دورة المجلس الأعلى في ديسمبر 2021.

وتتشكل اللجنة العلمية للمؤتمر من د.عبدالرحمن المطيري من جامعة الكويت ود.علياء البحر من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ود.بسام القاسم من كلية بوكسهل الكويت والبروفيسور مارتن ريتشارد من جامعة Atlanta بالولايات المتحدة الأميركية والبروفيسور مأمون العزب من جامعة Charles Darwin في استراليا وخبير الأمن السيبراني العالمي ادوارد جورج من مجموعة سيكورتي العالمية، ود.رضوان العناني الخبير في شؤون الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

«التجارة» تُحذر من حسابات وهمية تنتحل صفتها

حذرت وزارة التجارة والصناعة متابعيها من ظهور مجموعة من الحسابات الوهمية التي تقوم بانتحال صفة حساب وزارة التجارة في منصة «إكس»، حيث يقومون بالبث من خارج الكويت ويحثون المتابعين على تقديم الشكوى طمعا في الحصول على البيانات الشخصية للمستهلكين.

كما أفادت الوزارة عبر تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي «إكس» بأنها لا تقوم بطلب أي بيانات بنكية عند تقديم الشكوى أو بعدها كما أن حساب وزارة التجارة والصناعة موثق باللون الرمادي توثيقا حكوميا مثل جميع الحسابات الحكومية في الكويت.

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY

بعض من سلاسل متاجر التجزئة تستخدم السرقة لإخفاء أزماتها الأخرى

السرقات تكبّد متاجر التجزئة الأميركية 112 مليار دولار خسائر خلال عام!

تتزايد شكاوى سلاسل متاجر التجزئة في الولايات المتحدة من عمليات السطو، ويبدو أن بعض البيانات الواردة من تجار التجزئة إلى جانب العديد من مقاطع الفيديو حول عمليات السطو والنهب العنيفة على المتاجر تدعم هذا الادعاء.

لكن بعض المحللين والباحثين في قطاع التجزئة، مدعومين بإحصاءات الجريمة المحلية، يقولون إن المتاجر ربما تبالغ في تقدير مدى السرقة وتأثيرها. إذ يعتبره البعض انحرافا مفيدا، فهو يخفي ضعف الطلب وسوء الإدارة وقضايا أخرى تؤثر على الأعمال التجارية في الوقت الحالي. ويجبر المشرعين على الرد.

وفي جميع أنحاء الولايات المتحدة، فإن «الزيادة الفعلية في معدلات السرقة» في المتاجر «لا تتوافق مع الزيادة في تعليقات الشركات وإجراءاتها» بشأن السرقة، وفقا لتقرير جديد صادر عن محللي التجزئة في شركة الاستشارات «ويليام بلير». وكتب المحللون: «يتحدث تجار التجزئة بشكل متزايد حول هذا الموضوع، ويرجع ذلك جزئيا إلى حث الحكومة على اتخاذ إجراء».

ومن المؤكد أن السرقة تؤثر على تجار التجزئة بشكل أكبر بكثير مما كانت عليه قبل الوباء. ويرجع ذلك إلى أن السرقة أصبحت أيضا أكثر وضوحا وأكثر عنفا، وفقا لسلاسل المتاجر، وتعرض سلامة الموظفين للخطر في بعض الحالات.

ولكن مجموعة من القضايا الأخرى، من التضخم إلى ارتفاع التكاليف، تؤثر على تجار التجزئة أيضا. السرقة هي مجرد واحدة من العديد من المشكلات الهيكلية التي تواجهها سلاسل المتاجر، وأبرزها التحول إلى التسوق عبر الإنترنت والإفراط في التوسع في تجارة التجزئة التقليدية.

وقال محللا التجزئة في ويليام بلير، ديلان كاردين وفيليب بلي، في تقرير الأسبوع الماضي: «من المحتمل أيضا أن تستغل الشركات الفرصة لجذب الانتباه بعيدا» عن هوامش الربح المنخفضة بسبب ارتفاع العروض الترويجية وسوء تخطيط المخزون في الأرباع الأخيرة. إذ أخطأ العديد من تجار التجزئة في تقدير كمية البضائع التي يحتاجون إلى حملها وأصبح لديهم الآن تخمة».

الجدل حول السرقات

وأشار المحللون إلى أن الانكماش الإجمالي ــ خسائر البضائع بسبب السرقة الخارجية والداخلية، والمنتجات التالفة، وسوء إدارة المخزون وأخطاء أخرى ــ يشكل 1,5٪ إلى 2٪ فقط من مبيعات تجار التجزئة. وظلت هذه النسبة ثابتة لسنوات، على الرغم من أن تجار التجزئة دقوا ناقوس الخطر أكثر من أي وقت مضى بشأن السرقة.

وقال الاتحاد الوطني للبيع بالتجزئة إن خسائر تجار التجزئة نتيجة السرقات، زادت بنسبة 19٪ العام الماضي إلى 112 مليار دولار، بناء على مسح شمل 177 من تجار التجزئة. لكنها تقلصت مع انخفاض نسبة المبيعات خلال ذروة الوباء مع إغلاق المتاجر مؤقتا ونمت في عام 2022 مع إعادة فتح المتاجر.

ويعتبر هذا التأثير على الأرباح صغيرا وعابرا نسبيا ــ ولا يعد سببا كافيا وحده لإغلاق المتاجر وفقا للمحللين. ووجدوا أن تسعة من كبار سلاسل متاجر التجزئة الذين أشاروا بشكل متزايد إلى التأثير المتزايد للسرقة، تراجعت أعمالهم مع زيادة نسبة المبيعات بنسبة 0,4٪ فقط في عام 2022.

الأعلى في 18 شهراً .. وبدعم صعود الأسعار وتوقف الدعم الحكومي لمصافي التكرير

17,6 مليار دولار عائدات روسيا من النفط والغاز في أكتوبر

وكالات: قفزت عائدات روسيا من النفط والغاز في أكتوبر الماضي لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ أبريل 2022، أي خلال 18 شهرا، وذلك بدعم من صعود أسعار النفط، وتوقف الدعم الحكومي لمصافي التكرير.

وقالت وزارة المالية الروسية إن حصيلة الضرائب على النفط والغاز ارتفعت بنحو 28٪ الشهر الماضي على أساس سنوي، لتصل إلى 17,6 مليار دولار.

وكان الرئيس الروسي فلادمير بوتين، أشاد الشهر الماضي بمستوى التعاون «غير المسبوق» بين بلاده والصين في مجال الطاقة، في وقت تسعى موسكو إلى تعزيز شراكاتها في آسيا للتعويض عن خسارة قسم كبير من سوقها الأوروبية.

واستفادت موسكو في الأشهر الأخيرة من ارتفاع أسعار النفط العالمية، مدفوعا جزئيا بقيود الإمدادات التي يجريها تحالف «أوبيك+» بقيادة السعودية وروسيا، وأدى ذلك بدوره إلى رفع سعر الخام الروسي ليفوق السقف الذي حددته مجموعة الدول السبع، مع تضييق الخصم على خام برنت القياسي العالمي.

ووفقا لوزارة المالية، تجاوز مزيج صادرات النفط الرئيسي من خام «الأورال» الروسي سقف أسعار مجموعة السبع للشهر الرابع على التوالي في أكتوبر، حيث تم تداوله عند 81,52 دولارا للبرميل بخصم عن خام برنت بـ9,57 دولارات.

وخلال سبتمبر الماضي، تجاوزت أسعار الوقود في البورصة المحلية المستوى المحدد في صيغة الدفع، ما أتاح للحكومة الاحتفاظ بالأموال في الميزانية. في المقابل، بلغ الدعم المقدم لإمدادات الديزل والبنزين في أغسطس 298,7 مليار روبل.

وخططت الحكومة لخفض دعم قطاع التكرير إلى النصف في محاولة لتقليص الإنفاق. ومع ذلك، بعد انتقادات وجهها الرئيس فلاديمير بوتين، تخطط لاستعادة الدعم بالكامل، وتدرس خيارات مختلفة لتمويله.

البنك قرر تثبيت سعر الفائدة بين 5,25 و5,5٪ بنهاية العام الحالي.. بعد رفعها على مدار 11 مرة

«الوطني»: «الفيدرالي» قد يبدأ بخفض الفائدة في يونيو 2024

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني، إن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أبقى الأسبوع الماضي على سعر الفائدة دون تغيير، حيث اتفق صناع السياسة بالإجماع على إبقاء سعر الفائدة الرئيسي على الأموال الفيدرالية في نطاق مستهدف يتراوح بين 5,25ـ5,5٪.

وأشار التقرير إلى أن هذا الاجتماع كان الثاني على التوالي الذي اتجهت خلاله اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة للإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير بعد رفعها على مدار 11 مرة، بما في ذلك 4 مرات خلال العام 2023 وحده.

وقال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول في تصريحاته التي ألقاها خلال مؤتمر صحافي: «بالنسبة لخفض التضخم بشكل مستدام إلى 2٪ لايزال أمامنا طريق طويل لنقطعه لتحقيق ذلك». وأكد أن البنك المركزي لم يتخذ أي قرارات حتى الآن بشأن اجتماعه في ديسمبر المقبل، قائلا إن «اللجنة ستفعل دائما ما تراه مناسبا في الوقت المناسب».

ويأتي قرار تثبيت سعر الفائدة في الوقت الذي وصل فيه معدل التضخم الأساسي إلى 3,7٪ على أساس سنوي، والذي على الرغم من تراجعه بصورة ملحوظة هذا العام، إلا أنه لايزال أعلى بكثير من المستوى المستهدف لمجلس الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2٪ على أساس سنوي.

وأشار بيان ما بعد الاجتماع إلى «توسع النشاط الاقتصادي بوتيرة قوية في الربع الثالث من العام»، مقارنة ببيان سبتمبر الذي قال إن الاقتصاد توسع «بوتيرة ثابتة». وأشار البيان أيضا إلى أن نمو الوظائف «قد اعتدل في وقت سابق

من العام الحالي، إلا انه ما يزال قويا».

وكان الناتج المحلي الإجمالي قد سجل نموا بنسبة 4,9٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من العام، والذي جاء أقوى بكثير من التوقعات، في حين بلغ نمو الوظائف غير الزراعية 336 ألف وظيفة في سبتمبر.

وعلى الرغم من إشارة العديد من المسؤولين إلى اعتقادهم بأن أسعار الفائدة قد تظل كما هي، بينما يقيم الاحتياطي الفيدرالي تأثير الزيادات السابقة، إلا أنه لم يشر أي منهم بصفة رئيسية إلى خفضها في أي وقت قريب. وتشير أسعار السوق إلى أن الخفض الأول قد يحدث قرابة يونيو 2024.

تباطؤ وتيرة توفير الوظائف

زادت الوظائف غير الزراعية 150 ألف وظيفة خلال الشهر، وفقا للتقرير الصادر عن وزارة العمل يوم الجمعة، أي أقل من توقعات السوق بإضافة 170 ألف وظيفة. ويعزى السبب الرئيسي لهذا التباطؤ إلى إضراب نقابة عمال السيارات، مما يعني تسجيل خسارة صافية للوظائف في قطاع التصنيع.

من جهة أخرى، ارتفع معدل البطالة إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ يناير 2022 عند 3,9٪. وبالنظر إلى المعدل الرئيسي للتضخم، ارتفع متوسط الأجر في الساعة بنسبة 0,2٪ خلال الشهر، أي أقل من التوقعات البالغة 0,3٪. وبعد صدور بيانات سوق العمل، خفضت الأسواق إمكانية رفع سعر الفائدة في ديسمبر إلى 10٪ فقط.

بنك إنجلترا

خلال الأسبوع الماضي، قرر بنك إنجلترا الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير، مضيفا أنه ستكون هناك حاجة لإبقاء السياسة النقدية متشددة «لفترة أطول من الوقت». وصوتت لجنة السياسة النقدية بأغلبية 6 مقابل 3 لصالح إبقاء سعر الفائدة عند 5,25٪، بينما فضل 3 أعضاء رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس أخرى إلى 5,5٪.

وقالت لجنة السياسة النقدية في بيانها الصادر يوم الخميس: «تشير أحدث توقعات لجنة السياسة النقدية إلى أنه من المرجح أن تحتاج السياسة النقدية إلى أن تكون مقيدة لفترة أطول من الوقت، وقد تكون هناك حاجة إلى مزيد من تشديد السياسة النقدية إذا كان هناك دليل على مزيد من الضغوط التضخمية المستمرة».

وتراجع معدل التضخم إلى 6,7٪، إلا انه لايزال أعلى بكثير من مستوى 2٪ المستهدف الذي حدده البنك المركزي، في حين تراجع النشاط الاقتصادي وأظهر سوق العمل علامات تدل على التباطؤ. وقال محافظ بنك إنجلترا، أندرو بيلي يوم الخميس إنه على الرغم من التقدم الذي شهدناه على صعيد التضخم، «لا يوجد مجال على الإطلاق للتهاون».

وأضاف أن التضخم «لا يزال مرتفعا للغاية». كما صرح بيلي: «سنبقي أسعار الفائدة مرتفعة بما يكفي لفترة كافية للتأكد من أننا نعود بالتضخم إلى مستوى 2٪ المستهدف. كما سنراقب عن كثب لمعرفة ما إذا كانت هناك حاجة إلى زيادات أخرى في سعر الفائدة، وحتى لو لم نكن بحاجة إلى ذلك، من السابق لأوانه التفكير في خفض أسعار الفائدة».

وفي تقرير السياسة النقدية المرافق للقرار، أشارت اللجنة إلى انخفاض معدلات التضخم لما دون التوقعات الواردة في نتائج تقرير شهر أغسطس. ويتوقع بنك إنجلترا الآن أن يبلغ متوسط مؤشر أسعار المستهلكين نحو 4,75٪ في الربع الرابع من العام 2023 قبل أن ينخفض إلى نحو 4,5٪ بالربع الأول من العام المقبل و3,75٪ بالربع الثاني من العام 2024.

تعديلات على سياسة بنك اليابان

أعلن بنك اليابان أنه سيتخذ نهجا أكثر مرونة للتحكم في عائدات السندات الحكومية لأجل 10 سنوات، قائلا إن مستوى 1٪ أصبح الآن نقطة مرجعية بدلا من سقف ثابت. وقال المحافظ، كازو أويدا في مؤتمر صحافي عقب صدور القرار: «إن حالة عدم اليقين تتزايد بشأن اقتصاد اليابان والاقتصاد العالمي والأسواق المالية».

وأضاف: «لقد قررنا أنه من المناسب زيادة المرونة في التحكم بمنحنى العائد بحيث يتم تشكيل أسعار الفائدة طويلة الأجل بسلاسة في الأسواق المالية استجابة للتطورات المستقبلية». وعلى الرغم من رفع توقعاته للتضخم، أكد البنك المركزي على الحاجة إلى الإبقاء على السياسة التيسيرية في الوقت الذي يترقب فيه المزيد من المؤشرات الدالة على تحقيق نمو مستدام على صعيد الأجور والأسعار. ولايزال بنك اليابان يقع بين تحدي ضعف الين وارتفاع العائدات، مما يزيد الضغوط على السياسة التحفيزية التي يتبعها البنك. وخسر الين الياباني 14,11٪ من قيمته منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه.

الشركة الوطنية للخدمات البترولية (ش.م.ك) عامة
National Petroleum Services Co. (K.S.C.P.)
NAPESCO تابعة

دعوة لحضور
اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية
للشركة الوطنية للخدمات البترولية

يسر مجلس إدارة الشركة الوطنية للخدمات البترولية دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العامة العادية وغير العادية والتي سوف تعقد يوم الاثنين الموافق 20 نوفمبر 2023 في تمام الساعة العاشرة صباحاً بمقر الشركة الكائن في الشعيبة الصناعية - قطعة 3 - مبنى الشركة الوطنية للخدمات البترولية.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

1- الموافقة على الاستقالتين المقدمتين من عضوي مجلس الإدارة السادة/ شركة القرين للصناعات البلاستيكية (ش.م.ك.م) ويمثلها السيد/ ميكي زاشريا، والسادة/ شركة القرين لصناعة المواد الأولية (ش.م.ك.م) ويمثلها السيد/ خالد حمدان السيف.
2- الموافقة على انتخاب عضوي مجلس إدارة مكملين للدورة الحالية لمجلس الإدارة.
3- الموافقة على تفويض مجلس إدارة الشركة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية التي تنتهي في 2023/12/31 ، وحتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية العادية لمساهمي الشركة للنظر في جدول الأعمال العادي عن السنة المالية التي تنتهي في 2023/12/31.

- يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة وحدة شؤون المستثمرين لدى الشركة - الشعيبة الصناعية- قطعة 3 - شارع 6 - قسيمة 76 - هاتف: 22251041 ، خلال أوقات العمل من الأحد إلى الخميس من الساعة 09:00 صباحاً إلي 01:00 ظهراً مصطحبين معهم مستندات ملكية الأسهم وذلك لاستلام دعوة الحضور وجدول الأعمال.
- على السادة الراغبين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة وتتوافر فيهم الشروط والضوابط الواجب توافرها بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة ومنها قانون الشركات وقانون هيئة أسواق المال واللوائح التنفيذية والنظام الأساسي للشركة، تقديم طلب ترشيحهم مرفقاً فيه كافة المستندات المطلوبة المؤيدة لاستيفائهم الشروط المطلوبة إلى أمانة سر مجلس الإدارة وذلك في مقر الشركة - الشعيبة الصناعية - قطعة 3 - شارع 6 - قسيمة 76 من الساعة 10:00 صباحاً وحتى الساعة 12:00 ظهراً وذلك قبل تاريخ انعقاد الجمعية مع الأخذ في الاعتبار أيام الراحة الإسبوعية والعطلات الرسمية.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

أولاً: الموافقة على تعديل المادة 5 من عقد التأسيس والمادة 4 من النظام الأساسي، ذلك بإضافة أنشطة للشركة وفقاً لجدول أعمال الجمعية العامة غير العادية.
ثانياً: الموافقة على تعديل المادة 46 من النظام الأساسي، ووفقاً لجدول أعمال الجمعية العامة غير العادية.

والله ولي التوفيق